

أكد خلال قمة «تقنية الأموال» في نسختها الرابعة أن البنك لا يعمل على رقمنة الخدمات المصرفية فقط

## الخرافي: «الوطني» يعيد صياغة العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وحياة الناس

التكنولوجيا في «الوطني» ليست مجرد أداة بل جزء من طريقة تفكيرنا وتشغيلنا وتقديمنا للقيمة

عززان كفاءة العمليات المصرفية ويمحان البنوك استجابة أكثر ديناميكية، لذلك نعمل في بنك الكويت الوطني على اتخاذ خطوات متسارعة في هذا الإطار، كان آخرها إطلاق المساعد الرقمي مايكروسوفت «كوبيلوت» (Copilot) وتمكين موظفي البنك من استخدامه عبر جميع عملياته».

وأضاف: من خلال الجمع بين البنية المصرفية، وتحليلات البيانات، والابتكار المالي، يبني بنك الكويت الوطني قاعدة قوية لنظام مالي رقمي مترابط و متمحور حول العميل، فحن لا نعمل فقط على رقمنة الخدمات المصرفية، بل نعيد صياغة العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وحياة الناس في الكويت، وأكد الخرافي أن هذه المرحلة الحالية هي الأكثر أهمية، حيث يلتقي فيها الابتكار مع الحجم، ويقود فيها التعاون نحو تأثير اقتصادي طويل الأمد، مشدداً على أنه في ظل عالم يتسارع فيه التغيير، لم يعد الابتكار وحده كافياً، بل أصبح النجاح الحقيقي في قدرة المؤسسات على دمج هذا الابتكار ضمن بنيتها التشغيلية، وتحويله إلى قيمة مستدامة.

وختم الخرافي حديثه قائلاً: من هذا المنطلق، يرى بنك الكويت الوطني أن الشراكة مع شركات التقنية المالية ليست مجرد تعاون تقني، بل صيغة جديدة لإعادة تعريف القطاع المالي، فالتكامل بين مرونة الشركات الناشئة وقوة المؤسسات المصرفية يخلق منظومة أكثر نداء وقدرة على التوسع، وأكثر قرباً من احتياجات العملاء اليومية، ويساهم في بناء اقتصاد رقمي أكثر ترابطاً وابتكاراً ومرونة في الكويت والعالم.

الأسواق العالمية بوتيرة متسارعة، ويشهد تزايداً في عدد الجهات الفاعلة في القطاع، مثل digital payments، P2P، وfacilitators، وغيرها، مشيراً إلى أن بنك الكويت المركزي هيا بيئة ممتنة للابتكار في مجال التقنية المالية، من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات، مثل تحديث لوائح الدفع الإلكتروني، ووضع إرشادات للخدمات المصرفية الرقمية، إضافة إلى عمله على إرساء إطار عمل للخدمات المصرفية المفتوحة.

وذكر الخرافي أن بنك الكويت الوطني يرى أن وضوح الأطر التنظيمية يعد عاملاً رئيسياً للنمو المسؤول والمستدام، وهو ما تستفيد منه البيئة التشغيلية في الكويت، مبيناً أن الحوكمة الصارمة والامتثال يعززان ثقة العملاء والمستثمرين، ويشكلان بيئة صحية لنمو القطاع، فالتنظيم الجيد لا يحد من الابتكار، بل يحميه ويضمن له الاستمرارية.

### المرحلة المقبلة

وتناول الخرافي في مداخلة خلال الحلقة النقاشية ملامح المرحلة المقبلة من تطور التقنية المالية في الخليج، مشيراً إلى أنها ستتركز على دمج الخدمات المالية في الحياة اليومية، من التجارة الإلكترونية إلى النقل والخدمات الذكية.

وفيما يخص نظرة بنك الكويت الوطني وتوجهه المستقبلي، أوضح الخرافي أن الانتشار الإقليمي للبنك يمنحه ميزة فريدة في توسيع نطاق الابتكار وربطه بالأسواق، وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، قال الخرافي: «نظرتنا هي أن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي



محمد الخرافي



محمد الصقر وشيخة البحر وعبدالعزیز البابطين وأنس الصالح خلال مؤتمر تقنية الأموال



محمد الخرافي خلال مشاركته في الحلقة النقاشية تحت عنوان «قطاع التقنية المالية في الخليج: هل تباطأ أم نضج؟»

الدور الذي تلعبه الهيئات التنظيمية في دول الخليج، ومنها بنك الكويت المركزي، في تحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار المالي، مشيداً بالدور المحوري لبنك الكويت المركزي في تعزيز مرونة القطاع المالي، ودعم المبادرات التنظيمية، مثل بيئة اختبار التكنولوجيا المالية (Fintech Sandbox) لتسريع الخدمات المصرفية وتكاملها، وأفاد بأن قطاع التقنية المالية في الكويت يواكب

المالية المحلية وتحويل الشركات الناشئة إلى كيانات مستدامة قادرة على التوسع الإقليمي. وأكد الخرافي أن استحواد «الوطني» على «يويمينتس» ليس مجرد صفقة استثمارية، بل هو رسالة ثقة بمستقبل التقنية المالية في الخليج، وإيمان بان التعاون هو الطريق نحو التقدم.

### دور الهيئات التنظيمية

وفي محور التنظيم، شدد الخرافي على أهمية

لأفراد والشركات، تلعب دوراً محورياً في دعم توجه الكويت نحو اقتصاد غير نقدي، لافتاً إلى أن الشراكة بين «الوطني» و«يويمينتس» تجمع بين الانتشار والخبرة التنظيمية للبنك والمرونة والابتكار لدى الشركة، وتفتح آفاقاً جديدة في مجالات التجارة الإلكترونية، والمحافظ الرقمية، والحلول الموجهة للتجار وأصحاب الأعمال، كما أنها تعكس التزام بنك الكويت الوطني بدعم وتطوير منظومة التقنية

الوطني، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل منعطفًا استراتيجيًا في مسيرة البنك الرقمية، وتجسد توجهه نحو بناء منظومة مالية أكثر تكاملاً تجمع بين قوة البنك وإمكاناته الكبيرة «يويمينتس»، من جهة أخرى، من أجل تقديم جيل جديد من الحلول والخدمات الرقمية على مستوى الكويت والمنطقة. وأوضح أن «يويمينتس»، كشركة كويتية رائدة في مجال حلول الدفع الرقمي

وقوة البنية المؤسسية والثقة والحوكمة التي يتميز بها القطاع المصرفي.

### ريادة محلية وإقليمية

وشدد الخرافي على أن بنك الكويت الوطني يعد من الرواد في التحول الرقمي على مستوى الكويت والمنطقة عبر استثمارات ضخمة في التقنيات المالية من الابتكار السريع إلى التكامل المستدام، ففي حين ركزت المراحل الأولى على التجريب والشمول المالي الرقمي، يتجه المشهود اليوم نحو الاستدامة والتوسع وتوحيد الجهود، مع تركيز المستثمرين على نماذج أعمال قابلة للاستمرار والربحية بدلاً من مجرد توسعة قاعدة المستخدمين.

وأضاف: نحن الآن في مرحلة أصبح فيها الابتكار جزءاً مدمجاً في البنية المالية المرحلة، وهذا دليل على النضج، لا على التراجع، مشيراً إلى أن بنك الكويت الوطني ينظر إلى هذه المرحلة باعتبارها فرصة لتعزيز منظومة القطاع المالي من خلال الجمع بين مرونة شركات التقنية المالية

شارك رئيس العمليات وتقنية المعلومات والبيانات في مجموعة بنك الكويت الوطني محمد الخرافي، في حلقة نقاشية تحت عنوان: «قطاع التقنية المالية في الخليج: هل تباطأ أم نضج؟»، وذلك ضمن فعاليات نسخة الرابعة من قمة «تقنية الأموال» التي نظمتها جريدة «الجريدة» في فندق سانت ريجيس الكويت.

وأكد الخرافي في مداخلة خلال الحلقة النقاشية أن قطاع التقنية المالية (FinTech) في الخليج شهد خلال العقد الماضي تحولاً جذرياً غير طريقة الناس في الادخار والدفع والاستثمار، مشيراً إلى أن بنك الكويت الوطني كان له دور أساسي في هذه الرحلة منذ بدايتها.

### تكامل مستدام

وقال الخرافي: إن ما نراه اليوم ليس تباطؤاً بقطاع التقنية المالية في الخليج، بل هو انتقال إلى مرحلة جديدة من النضج، حيث تتحول التقنية المالية من الابتكار السريع إلى التكامل المستدام، ففي حين ركزت المراحل الأولى على التجريب والشمول المالي الرقمي، يتجه المشهود اليوم نحو الاستدامة والتوسع وتوحيد الجهود، مع تركيز المستثمرين على نماذج أعمال قابلة للاستمرار والربحية بدلاً من مجرد توسعة قاعدة المستخدمين.

وأضاف: نحن الآن في مرحلة أصبح فيها الابتكار جزءاً مدمجاً في البنية المالية المرحلة، وهذا دليل على النضج، لا على التراجع، مشيراً إلى أن بنك الكويت الوطني ينظر إلى هذه المرحلة باعتبارها فرصة لتعزيز منظومة القطاع المالي من خلال الجمع بين مرونة شركات التقنية المالية

# مشرك الكرم

## الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

### عائلة الحجرف الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

## مبارك فهد شلاش مبارك الحجرف

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آلَه وذويه الصبر والسلوان

انا والله اجمعوه

### التحالف الكويتي - الصيني: من السهولة إلى السيادة الإنتاجية

بقلم: طارق الوزان - باحث في الشؤون النفطية والاقتصادية

يشهد العالم تحولاً بنوياً غير مسبق، إذ تنجح خريطة الإنتاج شرقاً، وتتجزأ شبكات القيمة العالمية، وتعاد صياغة موازين القوة على أساس القدرة على الابتكار والإنتاج، لا على حجم الاحتياطيات أو الفوائض المالية.

لقد أصبح الاقتصاد العالمي ساحة تنافس بين من يملك المعرفة ويحولها إلى إنتاج، ومن يكتفي بالاستهلاك والاعتماد على الآخرين، وفي هذا السياق، يبرز التحالف مع الصين كمسار استراتيجي للكويت، لا بوصفه علاقة تجارية، بل كأداة تعريف لدور الدولة في الاقتصاد العالمي وتحويل السهولة إلى قيمة إنتاجية وسيادية.

#### من الرهينة إلى المصلحة

لم تعد التحالفات تقاس بالتصريحات أو الزيارات الرسمية، بل بقدرتها على خلق مصالح إنتاجية متبادلة، والكويت لا تسعى إلى مجاملة سياسية، بل إلى شراكة اقتصادية تعيد تموضعها في شبكات القيمة العالمية، وعندما يلتقي رأس المال الكويتي بالعقل الصناعي الصيني، تتكون معادلة جديدة: تحويل السهولة إلى إنتاج، والثروة إلى نفوذ اقتصادي مستدام، إنها ليست شراكة مجاملة، بل معادلة مصلحة تبني المستقبل.

#### التحالف وإعادة التوضيح الاقتصادي

التحالف مع الصين ليس توسعاً في التجارة، بل خطوة لإعادة تموضع الكويت من دولة مصدرة للمواد الخام إلى دولة منتجة للقيمة، فالصين تملك أكبر قاعدة صناعية في العالم، والكويت تمتلك أحد أهم مخازن الطاقة والسيولة في المنطقة، والجمع بينهما يمنح الكويت فرصة نادرة لبناء اقتصاد إنتاجي موجه نحو الأسواق الآسيوية، قائم على التصنيع المتقدم والطاقة النظيفة.

بهذا المفهوم، لا يقاس التحالف بالتبادل التجاري، بل بمدى مشاركة الكويت في المنظومة الإنتاجية العالمية، أي الانتقال من ممول للمشاريع إلى شريك في إدارتها وإنتاجها.

#### إستراتيجية المنفعة المتبادلة

نجاح التحالف يرتكز على توازن المصالح، فالكويت لا تبحث عن التمويل بقدر ما توظف مواردها السيادية لخلق شركات إنتاجية.

الكويت تمتلك السيولة والطاقة والاستقرار، فيما تملك الصين التقنية، وشبكات الإمداد والتصنيع، والقدرة التصنيعية، وهذا التحالف لا يهدف إلى تنوع الدخل فحسب، بل إلى تنوع مصادر الطاقة والمواد الخام، بما يرسخ استقلالية الدولة في زمن تتقاطع فيه المصالح والطاقة والتقنية.

في الطاقة والأمن الاقتصادي: توفر الكويت للصين إمدادات مستقرة من النفط والغاز مقابل استثمارات في مشاريع البتروكيماويات والهيدروجين والطاقة للطرفين.

في التمويل والاستثمار: يشكل «التحالف الصناعي - المالي (KCIF)» المنصة التنفيذية لهذا التعاون، صندوق سيادي مشترك برأس المال أولي بين 10 و15 مليار دولار، يرفع تدريجياً إلى 100 مليار، يدار بمعايير حوكمة شفافة ويدير في بورصات هونغ كونغ وشanghai والخليج.

في التقنية وبناء الكفاءات: تتحول شركات مثل Huawei وBYD وSinopec وAlibaba من موردين إلى شركاء تمكين، عبر تدريب الكوادر الوطنية وتوطين التكنولوجيا الصناعية، بما يجعل الكويت مركزاً إقليمياً للقطاعات الذكية.

في الغذاء والدواء: يمتد التعاون إلى الزراعة العمودية والاستزراع البحري وصناعة الأدوية الحيوية، لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

في البنية التحتية: تسهم الشركات الصينية في تطوير الموانئ والجزر الصناعية والمناطق الحرة المرتبطة بمبادرة «الحزام والطريق»، لتصبح الكويت مركزاً لوجستياً وصناعياً إقليمياً.

#### تنفيذ الرؤية

الرؤية لا تقاس بالشعارات بل بالمشاريع القابلة للقياس، ومن أبرز المبادرات المقترحة: إطلاق التحالف الصناعي - المالي (KCIF) كمحرك تمويلي وتنفيذي للمشاريع الكبرى.

إشياء مدينة صناعات تحويلية حول «إيكويت» لجذب 15 مصنعا خلال ثلاث سنوات.

إقامة مصنع بطاريات بقدرة 30 جيجاواط/ساعة ومشروع هيدروجين وأمونيا خضراء بطاقة 150 ميجاواط.

إنشاء مركز بيانات وذكاء اصطناعي بالشراكة مع Alibaba Cloud وHuawei.

برنامج تدريب لـ 1500 زمالة هندسية سنوياً في المصانع الصينية.